الشطي: حكمة سمو الأمير جنبت الكويت ما لا تحمد عقباه عقب ما يسمى بالربيع العربي

أعرب النائب خالد الشطي عن ثقته في اللجنة التي كلفت من قبل سمو الامير لبحث قضية سحب الجناسي متوقعا تشكيل اللجنة المختصة بالنظر في إعادة الجناسي بالقريب العاجل وبرئاسة شخصية محايدة تنظر في هذه الملفات بمسطرة واحدة. وقال الشطي في تصريح صحافي إن هناك حالات انسانية وعوائل تأثرت بسحب الجناسي منذ الثمانينات اي منذ 35 سنة.

وأشار الى ان اللجنة التشريعية لم تناقش موضوع اللجوء الى المحكمة الإدارية الا مؤخرا وكل ما تم مناقشته تعديلات على أصل القانون تسعى الى شرعنة التزوير ومزوري الجناسي، وتصديت لها بجدارة كونها غير دستورية ولا تتفق مع الدستور.

وأكد أن حكمة سمو الامير جنبت الكويت عقب ما يسمى بالربيع العربي ما لا يحمد عقباه وهو بحقيقته خريفا عربيا ،

مشددا على ضرورة عدم السماح بتشريع قوانين لمصلحة شخصية .

وجدد الشطي تأكيده أن الانتقائية في التشريع غير مقبولة، مشير الى أنه تقدم باقتراح بقانون حول دور العبادة، ومن يدعي اضفاء حماية على قضية سحب الجناسي، رفض مقترح (دور العبادة) رغم ما يتضمنه هذا المقترح من اهمية دستورية فضلا عن توافقه مع المواثيق الدولية. و طالب كلا من الحكومة ووزير الداخلية بكشف المزورين وتطبيق القانون والدستور ومحاسبة كل من ساعد في عملية التزوير.

بسبب رفع الحصانة عن الحربش والمرداس في قضية الإساءة إلى الذات الأميرية و تعديلات رقابة القضاء على سحب الجناسي

جلسة اليوم فوق صفيح ساخن

- الفضالة بعد لقاء الغانم: إذا وافق المجلس على التعديلات فلنا أدواتنا لمواجهة كل نائب في عقر داره
- الزواوي: نرفض أي مساس بقوانين الجنسية ونرفض العبث بالوحدة الوطنية

ربيع سكر

يعقد مجلس الامة اليوم جلسة حاسمة وساخنة مدرج عليها قنبلتان موقوتتان يخشى ان تنجران الجلسة في أي لحظة وهما التصويت على طلب رفع الحصانة عن النائبين جمعان الحربش و نايف المرداس في قضية ترديد خطاب البراك المسيء للذات الاميرية « لن نسمح لك « والقنبلة الثانية هي التصويت على تقرير تعديلات قانون المحكمة الإدارية لإخضاع قرارات سحب الجناسي لرقابة القضاء .

الى ذلك ، التقى أمس عدد من أعضاء مجموعة 80 رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم معلنين حملة شعبية للتصدي للتعديلات على قانون الجنسية ومعربين عن رفضهم التام لأي تعديل على قوانين الجنسية.

وقال عضو مجموعة ال 80 رئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية النائب السابق صالح الفضالة : التقينا رئيس مجلس الأمة لقينا رئيس مجلس الأمة لنبين له رفضنا المطلق لمشاريع القوانين المقدمة سواء تعديل قانون الجنسية أو تعديل قانون المحكمة الإدارية ونحن نؤكد ونبين أن هذه بالنسبة لنا خط احمر .

وأضاف : مجلس الأمة سيد قراراته لكن لن نقبل ولن نسمح بأن تمس وحدتنا الوطنية وتتعرض هويتنا الوطنية للتمزيق من خلال مشاريع قوانين قدمت. وبالتالي نوصل الرسالة الى الزملاء النواب كما أوصلناها إلى رئيس مجلس الأمه برفضنا لمثل هذه القوانين.

وزاد: ونتمنى على مجلس الأمة أن يتجاوز جلسة الغد ويبشر القاعدة الكبيرة والمواطنين بأن هذه القضية انتهت وبالتالي يتفرغ أعضاء مجلس الأمة لمشاريعهم الموجودة على جدول الأعمال .

واختتم بقوله : ومن ثم إذا أصر الأعضاء وأصر مجلس الأمة فنحن أيضا لنا أدواتنا ولنا أسلوبنا لمواجهة كل نائب في عقر داره ومواجهته وثنيه عن الاستمرار في مثل هذه القوانين.

من جانبه قال عضو مجموعة ال 80 يوسف الزواوي: التقينا رئيس مجلس الأمة ونعلن من بيت الأمة الانطلاق الرسمي لمجموعة الثمانين التي تعمل على التصدي لتعديلات قانون الجنسية.

وتابع الزواوي : ونقول للنواب من عقر دارهم بيت الأمة احذروا العبث في الهوية الوطنية واحذروا شرعنة التدليس والتزوير.

الفضالة يصرح لوسائل الاعلام بمجلس الامة

الزواوي يصرح للصحافيين عقب مقابلتهم الغانم

في تصرف غريب.. موظفو «الأمة»: ممنوع الاقتراب من ممثلي مجموعة الـ 80

عدد من موظفي مكتب رئيس المجلس ابلغوا الصحافيين البرلمانيين بعدم رغبة مجموعة ال 80 في التصريح وطلبوا من الصحفيين عدم سؤالهم عن شيء .. وعند خروج الفضالة من عند رئيس المجلس ومن معه التقطت الوسط صورة فقام أحد الموظفين بطلب حذفها من الجهاز في تصرف غريب وغير مسبوق خاصة أن الفضالة طلب التصريح للصحافيين وتم التقاط العديد من الصور له ولمجموعة الثمانين وهو ما يشير الى وجود تخبط لدى بعض الموظفين بالمجلس.

النصف: أؤيد نظر القضاء في مسألة سحب الجنسية ولن أشارك في شرعنة شيء مخالف

أكد النائب راكان النصف انه سيصوت مؤيدا للسماح للقضاء بنظر شكاوى المتضررين من مسألة سحب الجنسية في حال مناقشة الموضوع في جلسة الغد، مؤكدا أنه لن يساهم في أي محاولة لشرعنه شيء مخالف في تلك القضية.

وأوضح النصف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة اننا بلا شك أمام واحدا من أخطر القضايا الموجودة على الساحة السياسية وهو قانون الجنسية وكيفية التعاطي مع المنح أو السحب.

وأكد أنه مع تعديل القانون من أجل توفير الأرضية القانونية والتشريعية، لكي يحتكم أي شخص مظلوم الى القضاء، وعلى وزارة الداخلية اثبات المزورين أمام القضاء.

وشدد على أن القضية بالنسبة له مسألة مبدأ ولا يمكن الحديث عن سحب الجنسية الا إذا كان مزورا أو إذا كان مزدوجا، أما سحب الجنسية لأسباب سياسية فهذا أمر مرفوض بالنسبة لنا.

وأشار إلى أنه بخلاف ذلك لا يمكن ان يشارك في إضافة صفة قانونية على وجود من زور جنسيته في الكويت بأي شكل كان مؤكدا ان المجلس لا يمكن ان يقر قانونا كهذا.

النائب راكان النصف

بعد موافقته على إلغاء هيئة النقل

الهاشم: استجواب رئيس الوزراء مستحق

- أكدت تأييدها أن يكون سحب أو إسقاط الجنسية عن طريق الحكومة لكن تحت رقابة القضاء

أكدت النائب صفاء الهاشم ان الحكومة غير قادرة على فك التشابك في عدد من الجهات والهيئات الحكومية ، لافتة الى ان رئيس الوزراء لم يستطع الدفاع عن سياسات حكومته ووافق على الغاء الهيئة العامة للطرق ، لذا فإن استجوابه اصبح مستحقا.

واستنكرت الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الامة الأسباب التي ذكرها رئيس الوزراء بإلغاء الهيئة والتي تتعلق بان هناك صراعا ومشاكل حولها .

وقالت مطالبات الحكومة وعدد من النواب بإلغاء قانون انشاء الهيئة العامة للطرق دليل واضح على ان إنشاءها تم من دون دراسات جدوى وهذا الأمر ينسحب على باقي الهيئات مثل الدواء والغذاء وغيرها وعدم وجود سياسة واضحة للحكومة لفك التشابك بين المؤسسات الحكومية.

وأضافت الهاشم « لقد نقلت كل الصلاحيات من وزارة الأشغال الى الهيئة وفور انشاء الهيئة تم سحب معظم القياديين من مختلف الوزارات ووضعهم في مجلس الإدارة وسلبت صلاحياتهم السابقة فمن الطبيعي يحابون بعض ويعطلون العمل».

ولفت الى ان رئيس مجلس إدارة الهيئة استقال بسبب هذه المشاكل ويأتي للأسف رئيس الوزراء ويقول : كيفكم اذا تبون تلغون الهيئة الغوها.

واكدت الهاشم ان وزارة الأشغال لا يمكن ان تعمل في ظل وجود كل هذا الكم من الشحم الزائد ، لافتة الى ان هناك 3500 من أصل 7000 فني صيانة ما يداومون.

وحول التعديلات على قانون الجنسية رأت الهاشم ان هذه التعديلات ما هي الا تجاذبات سياسية الحكومة فيها هي الخصم والحكم .

وشددت الهاشم على ضرورة الا تكون قضايا اسقاط او سحب الجناسي من اعمال السيادة، في الوقت الذي اكدت فيه عدم جواز شرعنة التزوير والازدواجية.

وأكدت الهاشم تأييدها ان يكون سحب او اسقاط الجنسية عن طريق الحكومة لكن تحت رقابة القضاء ، مطالبة الحكومة بإبداء أسباب سحب الجناسي.

صفاء الهاشم

«الظواهر السلبية» توصي بنقل السجن الحالي بعيداً عن المنطقة السكنية

الدوسري: مشروع لإنشاء مبنى جديد للسجن المركزي

صفاء غيّرت مكانها لتجلس بجوار هايف .. فأبعدها

ذكرت مصادر مطلعة ان اجتماع لجنة الظواهر السلبية امس شهد هوشة بعد ان قامت عضو اللجنة النائب صفاء الهاشم بتغيير مكان جلوسها الى جوار مقعد رئيس اللجنة النائب محمد هايف بعد خروجه للصلاة ، ووضعت الهاشم الورقة المكتوب عليها اسمها الى جوار ورقة رئيس اللجنة.

وعقب عودة هايف من الصلاة ودخوله الاجتماع فوجيء بما حدث فقام بإزاحة الورقة المكتوب عليها اسم الهاشم الى مكانها السابق.. فغضبت الهاشم واستنكرت ما حدث وخرجت من اللجنة غاضبة.

جانب من اجتماع لجنة دراسة الظواهر السلبية

ربيع سكر

في أول تصريح له عقب صدور مرسوم ترقيته ، أكد وكيل وزارة الداخلية الفريق محمود الدوسري انه ووفد الوزارة حضروا اجتماع لجنة الظواهر السلبية لمناقشة آفة المخدرات التي تعاني منها الكويت والعالم وسنأخذ بتوصيات النواب واضاف الدوسري : خاطبنا البلدية لتخصيص قطعة ارض خارج الكتل السكنية وتكون لها مواصفات أمنية خاصة لبناء مبنى ثان للسجن المركزي لان المبنى الحالي لا يستوعب كل هذا العدد واضاف ان بناء مبنى جديد للسجن المركزي لا يعني هدم وازالة المبنى الحالي بل يمكن ان يظل لانه يستوعب عدد معين .

واضاف الدوسري» ان وزارة الداخلية خاطبت بلدية الكويت وذلك لتخصيص ارض لانشاء مبني نموذجي وفق المقاسات العالمية يتناسب مع كل مايتعلق في وذلك لرعاية كل مايتعلق بالسجون سواء رجال او نساء او احداث

وتابع الدوسري « ان وفد الداخلية الذي حضر الاجتماع ضم ايضا عدد من المختصين منهم المختصين بالقطاع الجنائي في وزارة الداخلية وهم اللواء عبدالحميد الشطي كذلك قطاع المؤسسات الاصلاحية اللواء خالد الديين ومن مديرية الامن فراج العدواني.

ولفت الى ان الاجتماع كان إيجابي تخلله مقترحات وتوصيات التي سنأخذ بها كما تم قطع شوط كبير فيها خاصة فيما يتعلق بآفة المخدرات ومايعتليه من مآسي علي النشء.

وزاد كذلك ناقشنا المقترحات الخاصة بالسجن المركزي وضرورة نقل او انشاء سجن مركزي خاصة وانه حاليا قد تجاوز حالته الاستيعابية.

الى ذلك ، أوصت لجنة دراسة الظواهر السلبية في اجتماعها اليوم بسرعة نقل السجن المركزي بعيدا عن المناطق السكنية، وذلك خلال مناقشتها ظاهرة انتشار المخدرات بحضور عدد من قيادات الداخلية.

وكشف رئيس اللجنة النائب محمد هايف عن موافقة مسؤولي الداخلية الذين حضروا الاجتماع على النقل وتحويل المنطقة الحالية للسجن إلى منطقة سكنية.

وقال هايف إن الاجتماع كشف أن نسبة 60 % من السجناء تتعلق قضاياهم بجرائم المخدرات، مشيرا إلى أن الاجتماع بحث كيفية التعامل مع هذه الآفة بحضور مختصين، وقدم الفريق الحكومي من خلاله معلومات تفصيلية عن نسب المتعاطين.

ولفت إلى أن اللجنة سوف تستكمل المناقشة مع رجال الجمارك في الاجتماع المقبل لمعرفة نوعيات المخدرات وكيفية تهريبها، كما ستستدعي اللجنة الخميس المقبل المعنيين بوزارة الصحة.

التجمع السلفي: اخضاع ملف الجناسي المسحوبة للصفقات السياسية أمر يسقط هيبة الدولة

أعرب التجمع الاسلامي السلفي عن قلقه من اعلان بعض النواب عن صفقة سياسية يتم من خلالها إرجاع الجناسي المسحوبة ممن سحبت منهم مقابل عدم تقديم اي استجواب الى رئيس مجلس الوزراء خلال المجلس الحالي.

وقال التجمع في بيان صحافي له : قال الله عز وجل « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها و إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»

تابع التجمع الاسلامي السلفي بقلق اعلان بعض النواب عن صفقة سياسية يتم من خلالها إرجاع الجناسي المسحوبة ممن سحبت منهم مقابل عدم تقديم اي استجواب الى رئيس مجلس الوزراء خلال المجلس الحالي ، و يعلن التجمع عن رفضه لهذه الصفقه فلا يجوز ان تكون المواطنة والهوية خاضعه لأي صفقات سياسية بل يجب أن يكون التعامل مع ملف الجنسيه للمستحقين وفق القانون و ضوابطه فقط بلا ظلم او انحياز لاي احد .

و عليه لا يمكن القبول أن تكون الجنسية ورقة تفاوض تتبادل السلطتان مصالحهما من خلالها و على حساب الوطن و ثوابته و قوانينه و هويته.

كما أن اخضاع ملف الجناسي المسحوبة للصفقات السياسية أمر يسقط هيبة الدولة و صدق القرار الذي يصدر من السلطة التنفيذية مستقبلا و يشجع على مزيد من الصفقات السياسية التي لا يمكن أن تؤسس إصلاحاً أو تحارب فسادا أو تصون المجتمع مما علق به من مشكلات أو تحافظ على الدستور أو القانون.

و كذلك فأننا نهيب بالحكومه و اعضاء مجلس الامه دراسه الاقتراحات المقدمه لتعديل قانون الجنسيه بعناية و دقه فائقة بحيث لا تتم الموافقه إلا وفق معيار المحافظة على الوطن و الولاء له و إعطاء شهادة المواطنة لمن يستحق شرف نيل هويته فقط .

و الله نسأل أن يحفظ بلادنا و يوفق الجميع لمصلحه وطننا و ابنائنا بهدي منه سبحانه .

شعار التجمع الاسلامي السلفي

«الرد على الخطاب الأميري» تتفق على إعداد تقرير يعكس آراء غالبية النواب

الشاهين يقترح إلزام «إدارة العمالة المنزلية» بتقرير سنوي عن تكلفة الاستقدام

ناقشت لجنة الرد على الخطاب الأميري في اجتماعها الصيغة المقترحة لمشروع الجواب على الخطاب الأميري. وقال مقرر اللجنة النائب أسامة الشاهين إنه تم الاتفاق بين أعضاء اللجنة على الخروج عن الأسلوب التقليدي والعمل على إعداد جواب عاكس للأمور التي تكررت في مداخلات النواب حتى يكون موضوعيا ويعكس آراء الأغلبية من النواب.

وأوضح الشاهين في تصريح بمجلس الأمة أن الجواب لن يعتمد على الانطباعات الشخصية لأعضاء اللجنة وإنما على قراءة استقصائية لمداخلات النواب خلال مناقشة الخطاب في المجلس.

وأشار الشاهين إلى أن هذا القرار جاء بناء على مقترح رئيس اللجنة النائب د. خليل عبدالله والذي وافق عليه أعضاء اللجنة، مبينا أن الهدف هو أن يكون العمل أكثر موضوعية وأكثر تعبيرا عن آراء النواب.

الى ذلك اعلن النائب أسامة الشاهين عن تقدمه وعدد من النواب باقتراح بقانون لتعديل قانون إنشاء شركة العمالة المنزلية، يقضي بزيادة مدة الضمان بحيث يمتد إلى عامين أو حتى الانتهاء من مدة العقد أيهما أطول.

ولفت في تصريح بمجلس الأمة إلى أن المقترح يلزم إدارة العمالة المنزلية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتقديم تقرير سنوي عن متوسط تكلفة استقدام العمالة المنزلية.

وبين أن هذا التقرير يتضمن أيضا دراسة مقارنة عن التكلفة في بقية الدول، وذلك حتى لا تترك تكلفة العمالة المنزلية مفتوحة أمام الشركات.

وبين أن المقترح يحظر على الموظفين بوزارة الشؤون وأقربائهم حتى الدرجة الرابعة العمل أو الاستفادة من شركة جلب العمالة أو مكاتب العمالة المنزلية حتى لا يكون هناك تعارض للمصالح.

الوسط تبارك ترقية الدوسري إلى رتبة فريق وتعيينه وكيلا لوزارة الداخلية

تتوجه «الوسط» بخالص التهاني والتبريكات الى وكيل وزارة الداخلية الفريق محمود الدوسري بمناسبة صدور مرسوم ترقيته الى رتبة فريق وتعيينه وكيلا للوزارة بالأصالة.

وتتمنى «الوسط» للفريق الدوسري ولكل رجال الداخلية كل التوفيق والسداد في مهمة حفظ أمن واستقرار البلاد والعباد.

الفريق الدوسري في أول تصريح له عقب ترقيته